

اللمعة

في الردِّ على مَنْ أنكرَ عزَّوَ الأحاديثِ

في خطبة الجمعة

حوار مع الدكتور صالح العصيمي

بقلم

أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريفي الأثري

غفر الله له، ولوالديه، وللمسلمين



مكتبة
أهل البيت



اللُّمَعَةُ

فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَزَّوَالْحَادِيثِ

فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ

حِوَارٌ مَعَ الدُّكْتُورِ صَالِحِ العُصَيْمِيِّ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

اللُّمَعَةُ

فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَزَّوَالْأَحَادِيثِ

فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ

حِوَارٌ مَعَ الدُّكْتُورِ صَالِحِ العُصَيْمِيِّ

بِقَلَمِ

أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ العَرِيفِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ

غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِسُلْبِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

امْتِحَانٌ شَدِيدٌ

قَالَ الدُّكْتُورُ صَالِحُ العُصَيْمِيُّ: (وَأَرْجُو مِنْ كُلِّ مَنْ وَقَفَ لِي عَلَى خَطَأٍ أَوْ وَهْمٍ

أَنْ يُنَبِّهَنِي إِلَى ذَلِكَ).^(١) اهـ

﴿وَانتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [هود: ١٢٢].



(١) انظر: «التَّوَّاصِلَ المَرْتَبِيِّ» فِي سَنَةِ: (١٤٤١هـ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

فِي يَمَنِ

عَرَفَ الْحَقُّ فِي خِلَافِ قَوْلِهِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْحَقِّ

قَالَ الْإِمَامُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الدَّرَرِ السَّنِّيَّةِ فِي الْأَجْوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ٣

ص ٣٦٢): (وَلَيْسَ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ غَضَاضَةٌ عَلَى مُرِيدِ الْحَقِّ وَالْإِنْصَافِ). اهـ

يُقَالُ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي الْأَمْرِ: غَضَاضَةٌ؛ أَي: ذَلَّةٌ، وَمَنْقَصَةٌ.

وَالْمُرَادُ: لَا يَنْقُصُ مِنْ قَدْرِ التَّائِبِ إِذَا تَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. (١)

قُلْتُ: فَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ فَضِيلَةٌ.

فَعَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ قَالَ؛ عَنِ التَّوَّاضِعِ؟: (التَّوَّاضِعُ أَنْ تَخْضَعَ لِلْحَقِّ، وَتَتَقَادَّ

لَهُ، وَلَوْ سَمِعْتَهُ مِنْ صَبِيٍّ قَبْلَتْهُ مِنْهُ، وَلَوْ سَمِعْتَهُ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ قَبْلَتْهُ مِنْهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) يَعْنِي: لَا يَرَى صَاحِبُ الْحَقِّ أَنَّ ذَلِكَ مَنْقَصَةٌ لَهُ عِنْدَ رُجُوعِهِ عَنْ خَطِيئِهِ.

انظر: «رَائِدُ الطَّلَابِ» لَجَبْرَانَ مَسْعُودٍ (ص ٥٨٩)، و«مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ١٩٩)، و«المِصْبَاحِ

المُنِيرِ» لِلْمَيْمُونِيِّ (ص ٢٣٢).

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٩١)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «التَّوَاضِعِ» (٨٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٤٢٩ ح ٦٤٧)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ١ ص ٣٧٥ ح ٦٤٦)، وَفِي «سِيرِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ» (ص ١٠٣٤)، وَالْقُسَيْرِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُسَيْرِيَّةِ» (ص ٣٨٢)، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ» (ص ١١ ح ١٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٨ ص ٤٢٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ٨ ص ٤٣٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٢ ص ٣٢١): (لَا تَصِحُّ لَكَ دَرَجَةُ التَّوَاضِعِ حَتَّى تَقْبَلَ الْحَقَّ مِمَّنْ تُحِبُّ وَمِمَّنْ تُبْغِضُ فَتَقْبَلُهُ مِنْ عَدُوِّكَ كَمَا تَقْبَلُهُ مِنْ وَلِيِّكَ). اهـ

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ رحمته فِي «أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ» (ص ٢٢٩)؛ وَهُوَ يَصِفُ الْعُلَمَاءَ: (وَإِنْ أَفْتَى بِمَسْأَلَةٍ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ لَمْ يَسْتَنْكِفْ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا.

وَإِنْ قَالَ قَوْلًا فَرَدَّهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ فَعَلِمَ أَنَّ الْقَوْلَ

كَذَلِكَ، رَجَعَ عَنِ قَوْلِهِ، وَحَمِدَهُ عَلَى ذَلِكَ وَجَزَاهُ خَيْرًا). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَاوَى

الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَنَّ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ لَيْسَتْ تَوْقِيفِيَّةٌ

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتَاوَى نُورِ عَلَى الدَّرْبِ» (ج ١٣ ص ٢١٦):

(الْخُطْبَةُ لَيْسَتْ تَوْقِيفِيَّةٌ، فَالْإِنْسَانُ يَخْطُبُ بِمَا يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْعُصَيْمِيِّ بِقَوْلِهِ أَنَّ الْخُطْبَةَ تَوْقِيفِيَّةٌ!!



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَاعِدَةٌ جَلِيلَةٌ

قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمَعِّعِ عَلَى زَادِ الْمُسْتَقْبَعِ» (ج ٤ ص ١٥٩): (بَلْ أَنَا أَرَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَالَفَكَ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ عِنْدَهُ لَا بِمُقْتَضَى الْعِنَادِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَزْدَادَ مَحَبَّةً لَهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُخَالَفَكَ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ لَمْ يُصَانِعْكَ وَلَمْ يُحَابِكَ، بَلْ صَارَ صَرِيحًا مِثْلَمَا أَنَّكَ صَرِيحٌ، أَمَّا الرَّجُلُ الْمُعَانِدُ فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ الْحَقَّ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ
حُجَّةٌ صَاحِبِ الْحَدِيثِ أَقْوَى
مِنَ الْمُخَالَفِ

عَنِ الْإِمَامِ أَبِي عَرُوبَةَ الْحَرَّانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْفَقِيهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ حَدِيثٍ
يَكُونُ أَعْرَجًا).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ السَّلَفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٨٧)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ
فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ١٣٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
جَعْفَرِ الْجَوَّازِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَ بْنَ الْمُقْرِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَرُوبَةَ الْحَرَّانِيَّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى النَّهْيِ الْمُؤَكَّدِ عَنْ كُتْمَانَ الْحَقِّ خَوْفًا مِنَ النَّاسِ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ خَطِيْبًا، فَكَانَ فِيْمَا قَالَ: (أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٨٢٠ ح ٢٣٣٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٦١٨ ح ٤٠٠٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٧ ص ٦١ ح ١١٠١٧)، وَ(ج ١٧ ص ٤٩٠ ح ١١٤٠٣)، وَ(ج ١٨ ص ٢١ ح ١١٤٢٨)، وَ(ج ١٨ ص ٧٠ ح ١١٤٩٨)، وَ(ج ١٨ ص ٣٤٦ ح ١١٨٣١)، وَ(ج ١٨ ص ٣٧٤ ح ١١٨٦٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٦٠٩ ح ٢٢٦٥)، وَ(ج ٣ ص ٦١٧ ح ٢٢٧٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٩١ ح ٢٧٥)، وَ(ص ١٩١ ح ٢٧٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٧٧ ح ١٢١٣)، وَ(ص ٢٩٠ ح ١٢٩٨)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (ج ٢ ص ١٩٦ ح ٩)، وَ(ج ٢ ص ١٩٧ ح ١٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٥٤ ح ٢٠١٨٠) وَ(ج ١٠ ص ١٥٤ ح ٢٠١٨١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» (ج ١٠ ص ٦٢ ح ٧١٦٥) وَ(ج ١٠ ص ٦٣ ح ٧١٦٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٣ ص ٥٤)، وَفِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ٨ ص ٥٥٦)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي

«الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٦٩ ح ٨٦٧)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ١٥٣ ح ٣٠٣)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥٥١ ح ٨٥٤٣)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (ج ٢ ص ٨٩ ح ٩٤٥)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «الْأَمْالِي الْمَطْلَقَةِ» (ص ١٦٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ١٤٤ ح ٤٩٠٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ص ٥١٨ ح ٧٢٩)، وَأَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ فِي «أَخْبَارِ الشُّيُخِ» (ص ١٠٠ ح ١٢٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٩٨ و ٩٩) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ بِهِ؛ فَذَكَرَهُ بِالْفَاطِظِ عِنْدَهُمْ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٣٢٥): (وَفِي الْحَدِيثِ: النَّهْيُ الْمُوَكَّدُ عَنْ كِتْمَانِ الْحَقِّ خَوْفًا مِنَ النَّاسِ، أَوْ طَمَعًا فِي الْمَعَاشِ، فَكُلُّ مَنْ كَتَمَهُ مَخَافَةً إِيذَائِهِمْ إِيَّاهُ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِيذَاءِ، كَالضَّرْبِ وَالشَّتْمِ، وَقَطْعِ الرَّزْقِ، أَوْ مَخَافَةَ عَدَمِ احْتِرَامِهِمْ إِيَّاهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي النَّهْيِ، وَمُخَالَفٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ذِكْرُ قَوْلِ الْمُخَالِفِ
وَحُجَّتِهِ الْوَاهِيَةِ

قَالَ الدُّكْتُورُ صَالِحُ الْعُصَيْمِيُّ: (فَدَّ يَكُونُ الْأَوْلَى عَزْوُهُ وَقَدْ لَا يَكُونُ الْأَوْلَى عَزْوُهُ، وَهَذَا وَقِعٌ فِي أَمْرٍ يَقَعُ مِنَ النَّاسِ فِيهِ غَلَطٌ، وَهُوَ عَزْوُ الْأَحَادِيثِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ فَهَذَا شَيْءٌ حَادِثٌ لَمْ يَكُنْ فِي خُطْبِ الْأَوَّلِينَ^(١) أَنْتُمْ رُوْحُوا خُذُوا خُطْبَةَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْقَرْنِ الْخَامِسِ إِلَى قَبْلِ هَذَا الْقَرْنِ تَجِدُونَ كُلَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ فِي الْخُطْبَةِ عَزْوَ الْحَدِيثِ لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ عِبَادَةٌ وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ، الْفَقَهَاءُ إِذَا ذَكَرُوا خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ قَالُوا: لَهَا أَرْكَانٌ وَهِيَ سُنَنٌ وَبَيِّنَاتٌ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ضِمْنِهَا، فَالْأَصْلُ فِي الْخُطْبَةِ التَّوْقِيفُ، يَعْنِي: لَا يُدْخَلُ فِيهَا شَيْءٌ لَيْسَ مِنْهَا، فَادْخَالَ هَذَا لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ عِبَادَةِ الْخُطْبَةِ، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْزُو الْآيَاتَ الَّتِي يَتْلُوهَا أَنَّ هَذِهِ مِنْ قِرَاءَةِ حَفْصٍ عِنْدَنَا فِي بِلَادِنَا أَوْ لِمَنْ يَقْرَأُونَ بِوَرَشٍ فِي بِلَادِهِمْ؛ فَكَذَلِكَ الْأَحَادِيثُ لَا تَعْزَى، وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي الْقُدَامِيِّ^(٢) أَنَّهُمْ يَعْزُونَ الْأَحَادِيثَ وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ الْأَدِلَّةَ ... أَمَّا الْمُحَدِّثُونَ وَقَدْ كُنَّا

(١) ثَبِتَ ذَلِكَ عَنِ الْأَوَّلِينَ لَكِنْ خُفِيَ عَلَيْكَ ذَلِكَ.

(٢) ثَبِتَ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ، لَكِنْ أَنْتَ لَمْ تَسْأَلْ عَنِ ذَلِكَ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

مِنْهُمْ عَفَى اللَّهُ عَنَّا تَجِدُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَذْكُرُ وَرَبِّمَا يَزِيدُ أَنَا أَذْكَرُ خَطِيبًا ذَكَرَ حَدِيثًا ثُمَّ قَالَ: وَصَحَّحَهُ فَلَانَ، ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ^(١). (٣) اهـ
 قُلْتُ: اعْلَمْ أَرَشَدَكَ اللَّهُ لِبَطَاعَتِهِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ.
 فَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْمُبَارِكِ رحمته الله قَالَ: (الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٥ ص ٣٤٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ١٦)، وَالحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨)، وَفِي «الْمَدْخَلِ» (٣٢)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» (ص ٦)، وَالخَطِيبُ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٩٩ و ١٠٠)، وَفِي «الْكِفَايَةِ» (١٢٢٩)، وَفِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٦ ص ١٦٦)، وَفِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (١٧٠٢)، وَالرَّامَهُرْمِزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٢٠٩)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ٢ ص ٣٤٨ ح ٢٥٠٦)، وَ(ج ٢ ص ٣٤٨ ح ٢٥٠٧)، وَ(ج ٢ ص ٤٣٣ ح ٢٧٥٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٠)، وَالهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٥ ص ٢٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَابْتَسَمَ الدُّكْتُورُ بَعْدَ هَذَا مُنْكَرًا!!!.

(٢) انظر: «التَّوَاصُلُ الْمَرْيِيُّ»، فِي سَنَةِ: «١٤٤١ هـ»

قلت: فعزُّو الأحاديثِ إلى مصادرها من الدين، وتمييز الضعيف من الصحيح،
ألا فافهم.

فإذا كان كذلك: فعزُّو الأحاديثِ إلى مصادرها الأصلية في الخطبة يوم الجمعة
من الدين.

وقول الدكتور: (فهذا شيءٌ حادثٌ لم يكن في خطبِ الأولين أنتم رُوحوا خُدوا
خطبَ الأولين من القرنِ الخامسِ إلى قبلِ هذا القرنِ تجدونَ كلَّهم لا يذكرونَ في
الخطبة عزو الحديث^(١))؛ فيه نظرٌ.

فإنَّ قوله هو المُحدثُ لا ما يفعله العلماء^(٢) وطلبة العلم في خطبهم فإنَّ هذا
عمل السلف الصالح رضي الله عنهم.

فَعَن أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، يَخْطُبُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ
وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ: (أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ
الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ
عَلَى الْمُنْبَرِ، حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٣ ح ٦٩٠)، و(ص ١٢١ ح ٧٤٧)،
و(ص ١٣٢ ح ٨١١)، ومُسلِّمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٩٧ ح ٤٧٤)، وأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»

(١) فَهَلْ ثَبَتَ عِنْدَهُ هَذَا حَتَّى يُجْزَمَ بِهِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا جَدًّا أَنَّهُ ثَابِتٌ هَلْ ثَبَتَ عَنْهُمْ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْعِبَادَاتِ
التَّوْفِيقِيَّةِ!!

(٢) بَلْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِقَوْلِ الدُّكْتُورِ الْعُصَيْمِيِّ فَيَكُونُ قَوْلُهُ هُوَ الْمُحْدَثُ!!

(ص ١٠٤ ح ٦٢٠)، والتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ص ٣٠٦ ح ٢٨١)، والنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٨٧ ح ٥٣٦)، و(ج ١ ص ٤٣٦ ح ٩٠٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ص ١٣٧ ح ٨٢٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٠٠ و ٣٠٤)، وَفِي «الْعِلَالِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ٢ ص ٥٨٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١٢٥ ح ٧٥٣)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٥٠ ح ٤٣٤)، وَ(ج ٢ ص ٢٤٤ ح ٢٥٦٨)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧٩ ح ٤١٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٦٧٢ ح ٢٢٢٦)، وَ(ص ٦٧٢ ح ٢٢٢٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٩٢ ح ٢٥٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٩٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١١٧ ح ٧١٥٥)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٧٣ ح ٣٧٥٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٤ ص ٣٤٧)، وَ(ج ٧ ص ١٣٣)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٤١٣ ح ٨٤٧)، وَالسَّرَاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٠ و ١١١ و ١١٢)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (ج ٢ ص ١٦٠ و ١٦١ و ١٦١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٤٩٧)، وَ(ج ٢ ص ٨٩)، وَأَحْمَدُ بْنُ عَاصِمٍ فِي «جُزْئِهِ» (ص ١٥٤ ح ٢)، وَالسَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شُيُوخِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ» (ص ٣٨ ح ٣٧)، وَابْنُ الْمُقَرَّرِ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ١٢٠ ح ٣٣٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ١٠٥ ح ٦١)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٤٠١ ح ١٦٩٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (ج ٤ ص ١٣٠ ح ٢١٠٨)، وَالخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الفَصْلِ لِلوَصْلِ المُدْرَجِ فِي النَّقْلِ» (ج ١ ص ٣٩٢)، وَابْنُ المُنْدِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ١٨٩ و ١٩٠)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «المَحَلَّى بِالآثَارِ» (ج ٤ ص ٦١)، وَالخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ

الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٣٠٤)، وابنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٥٧)، وابنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ١ ص ٤٧١ ح ٧٠٨)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٣١٢) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٩٧ ح ٤٧٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ص ١٠٤ ح ٦٢٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٣٩٨ ح ١٦٧٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ» (ص ٧٨ ح ٢٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٩ ص ١١٥ ح ٩٢٨٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٩٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٤٩٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٩٠)، وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١١٠ ح ٢٦٠)، وَفِي «حَدِيثِهِ» (ج ١ ص ١٦١ ح ٦٦٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٧ ص ١٢٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ، حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ: (نَهْمُ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا رَكَعَ رَكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لَمْ نَزَلْ قِيَامًا، حَتَّى نَرَاهُ قَدْ وَضَعَ وَجْهَهُ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ تَبِعَهُ).

قُلْتُ: فَالشَّاهِدُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: (حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ)، وَهَذَا عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ!!.

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٣٠٤): (قَوْلُهُ: وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ)؛ أَي: غَيْرُ مَظْنُونٍ بِهِ الْخَطَأُ، أَوْ غَيْرُ مُجَرَّبٍ عَلَيْهِ الْغَلَطُ فِي الرَّوَايَةِ يَصِفُهُ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَوْلُهُ: (وَكَانَ غَيْرُ كَذُوبٍ)؛ هُوَ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَمُرَادُهُ الْبِرَاءُ،

لَا مِنْ قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ الدُّورِيُّ فِي «تَارِيخِ ابْنِ مَعِينٍ» (ج ١ ص ٣٧٥): (سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ

فِي قِصَّةِ حَدِيثِ: أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْبِرَاءُ وَكَانَ غَيْرُ كَذُوبٍ.

قَالَ يَحْيَى: يَعْنِي: أَبَا إِسْحَاقَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ كَانَ غَيْرُ كَذُوبٍ، وَلَا يُقَالُ

لِلْبِرَاءِ: كَانَ غَيْرُ كَذُوبٍ.

قَالَ يَحْيَى: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ هَذَا هُوَ الْخَطْمِيُّ، هُوَ جَدُّ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي كَانَ

عَلَى الْغَارِمِينَ.

قَالَ يَحْيَى: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ هَذَا وَالْيَأَى لابنِ الزُّبَيْرِ عَلَى الْكُوفَةِ). اهـ

وَذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ مَعِينٍ: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَصْلِ» (ج ١ ص ٣٩٣)،

وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٣٠٤)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»

(ج ٤ ص ١٩٠).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٦٣): (وَقَوْلُهُ: (حَدَّثَنِي

الْبِرَاءُ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ)؛ ظَاهِرُ السِّيَاقِ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ فِي حَقِّ

الْبِرَاءِ، وَرَجَّحَ ذَلِكَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ.

(١) وانظر: «فَتْحَ الْبَارِي» لابنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ١٨١ و ١٧٢)، و«شَرْحَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لابنِ بَطَّالٍ (ج ٢

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ: إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي حَقِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَقَالُوا: إِنَّ الصَّحَابَةَ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُوصَفُوا بِنَفْيِ الكَذِبِ.

وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَنَفْيُ الكَذِبِ صِفَةٌ مَدْحٌ لَا ذَمٌّ، وَكَذَلِكَ نَفْيُ سَائِرِ النِّقَائِصِ؟ وَقَدْ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِّبْتُ، فَنَفَى الكَذِبَ عَن نَفْسِهِ، وَأَشَارَ إِلَى نَفْيِهِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). اهـ.

وَقَالَ الحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٤ ص ١٩٠): (وَهَذَا الَّذِي قَالَ ابْنُ مَعِينٍ خَطَأً عِنْدَ العُلَمَاءِ؛ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ القَائِلَ: (وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ وَمُرَادُهُ: أَنَّ البِرَاءَ غَيْرُ كَذُوبٍ، وَمَعْنَاهُ تَقْوِيَةُ الحَدِيثِ وَتَفْخِيمُهُ وَالمُبَالَغَةُ فِي تَمَكِينِهِ مِنَ النَّفْسِ لَا التَّرَكِيهَ الَّتِي تَكُونُ فِي مَشْكَوكٍ فِيهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ المُصَدَّقُ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُهُ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الخَوْلَانِيِّ حَدَّثَنِي الحَبِيبُ الأَمِينُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الأَشْجَعِيُّ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

فَمَعْنَى الكَلَامِ حَدَّثَنِي البِرَاءُ: وَهُوَ غَيْرُ مُتَّهَمٍ كَمَا عَلِمْتُمْ فَتَقُوا بِمَا أُخْبِرْكُمْ عَنْهُ، قَالُوا: وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ البِرَاءَ صَحَابِيٌّ فَيَنْزِعُهُ عَن هَذَا الكَلَامِ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ صَحَابِيٌّ أَيْضًا مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ). اهـ.

وَقَالَ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «المَقَاصِدِ الحَسَنَةِ» (ص ٥٢٥): (حَدِيثُ: (لَا آلَاءَ إِلَّا الأَوْكُ، يَا اللَّهُ، إِنَّكَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، مُحِيطٌ بِهِ عِلْمُكَ كَعَسْهَلُونَ، وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ) هَذِهِ الأَفَاطُ اشْتَهَرَتْ بِبِلَادِ اليَمَنِ، وَمَكَّةَ، وَمِصْرَ، وَالمَغْرِبِ، وَجُمْلَةَ بُلْدَانٍ: أَنَّهَا حَفِيظَةٌ رَمَضَانَ تَحْفَظُ مِنَ العَرَقِ، وَالسَّرَقِ، وَالحَرَقِ، وَسَائِرِ الآفَاتِ، وَتُكْتَبُ فِي آخِرِ

جُمُعَةٍ مِنْهُ، فَجُمُهِورُهُمْ يَكْتُبُونَهَا، وَالْخَطِيبُ يَخُطُّ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَهِيَ بَدْعَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكَابِرِ، بَلْ أَشْعَرَ كَلَامٍ بَعْضِهِمْ وَرُودَهَا فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ، وَكَانَ شَيْخُنَا رحمته يُنْكِرُهَا جِدًّا حَتَّى وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ حِينَ يَرَى مَنْ يَكْتُبُهَا كَمَا بَيَّنَّتُهُ فِي «الْجَوَاهِرِ وَالذَّرْرِ».

اهـ

قلتُ: فَأَنْكَرَ الْحَدِيثَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ!!، وَلَا بُدَّ عِنْدَ تَضْعِيفِهِ يَعْزُو إِلَيْهِ بِذِكْرِ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ؛ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ فِي عَزْوِ الْأَحَادِيثِ.^(١)
 وَقَوْلُ الدُّكْتُورِ: (رُوِّحُوا خُذُوا الْأَوَّلِينَ مِنَ الْقَرْنِ الْخَامِسِ إِلَى قَبْلِ هَذَا الْقَرْنِ تَجِدُونَ كُلَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ فِي الْخُطْبَةِ عَزْوَ الْحَدِيثِ)؛ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَخْذِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ دُونَ السَّلَفِ، وَقَدْ أَثْبَتْنَا هَذَا الْأَصْلَ؛ كَمَا سَبَقَ بِالْأَدِلَّةِ.

قلتُ: وَهَذَا أَيْضًا لَمْ يَنْبُتْ عَنِ الْمُتَأَخِّرِينَ!!.

وَقَوْلُ الدُّكْتُورِ: (الْخُطْبَةُ عِبَادَةٌ وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ، الْفُقَهَاءُ إِذَا ذَكَرُوا خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ قَالُوا: لَهَا أَرْكَانٌ وَلَهَا سُنَنٌ وَبَيَّنَّوْهَا وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ضِمْنِهَا، فَالْأَصْلُ فِي الْخُطْبَةِ التَّوْقِيفِ، يَعْنِي: لَا يُدْخَلُ فِيهَا شَيْءٌ لَيْسَ مِنْهَا، فَإِدْخَالَ هَذَا لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ عِبَادَةِ الْخُطْبَةِ)؛ فِيهِ نَظَرٌ.

قلتُ: وَالْأَفَاطُ الْخُطْبَةِ وَمُحْتَوَاهَا لَيْسَ تَوْقِيفِيًّا وَلَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ:

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢].

(١) وانظر: «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» للملا علي القاري (ص ٣٨٨).

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتَاوَى نُورِ عَلِيِّ الدَّرْبِ» (ج ١٣ ص ٢١٦):

(الْخُطْبَةُ لَيْسَتْ تَوْقِيفِيَّةً، فَالْإِنْسَانُ يَخْطُبُ بِمَا يَسَّرَ اللهُ تَعَالَى لَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَكَوْنُ الْفُقَهَاءِ لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُحَدَّثًا فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ

لَمْ يَذْكُرُوا أَلْفَاظًا تَعْبُدِيَّةً فِي الْخُطْبَةِ!!.

قُلْتُ: وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى الْعَزْوِ فِي الْخُطْبَةِ.

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْخُطْبِ الْمِنْبَرِيَّةِ» (ص ٣٧): كَمَا

فِي خُطْبَتِهِ: «الْحَثُّ عَلَى الْحَجِّ»: (وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَنْ قَدَرَ

عَلَى الْحَجِّ فَتَرَكَهُ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ: عَنْ

عَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ

اللهِ وَلَمْ يَحِجَّ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا). اهـ

وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ عَزْوِهِ

الْأَحَادِيثَ فِي الْخُطْبِ؛ كَمَا فِي «الضِّيَاءِ اللَّامِعِ مِنَ الْخُطْبِ الْجَوَامِعِ».

وَقَوْلُ الدُّكْتُورِ: (كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْزُو الْآيَاتِ الَّتِي يَتْلُوها أَنَّ هَذِهِ مِنْ قِرَاءَةِ

حَفْصٍ عِنْدَنَا فِي بِلَادِنَا أَوْ لِمَنْ يَقْرَأُونَ بِوَرَشٍ فِي بِلَادِهِمْ؛ فَكَذَلِكَ الْأَحَادِيثُ لَا

تُعْزَى؛ فِيهِ نَظَرٌ.

قُلْتُ: فَإِنَّ هَذَا قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ قَطْعِي الثَّبُوتِ تَوَاتُرًا بِخِلَافِ

الْأَحَادِيثِ فِيهَا الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزِهَا لِلْمُسْلِمِينَ.

وَمَا أَجْرَاهُ الدُّكْتُورُ مِنْ قِيَاسٍ وَإِعْطَائِهِ لِلْفَرْعِ حُكْمَ الْأَصْلِ غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِوُجُودِ

فَارِقٍ مُؤَثِّرٍ بَيْنَهُمَا.

قلت: وَعَمَلِيَّةُ الْقِيَاسِ لَا تَصُحُّ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطٌ خَاصَّةٌ؛ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْلِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْعِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلَّةِ، فَتَأَمَّلْ^(١).

قلت: فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قِيَاسُ الْمُجْتَهِدِ عَلَى الْأُصُولِ الْمُقَرَّرَةِ فِي الْقِيَاسِ بِشُرُوطِهِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَلَا يُعْمَلُ بِالْقِيَاسِ بِدُونِ أُصُولِهِ فَإِنْ عَمِلَ بِدُونِ أُصُولِهِ فَقَدْ عَمِلَ بِالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَالْاجْتِهَادِ الْفَاسِدِ، فَاعْتَبِرْ

فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَثْرَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: (إِنَّمَا هُوَ السُّنَّةُ وَالِاتِّبَاعُ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ أَنْ نَقِيسَ عَلَى أَصْلِ، فَأَمَّا أَنْ تَحِيَّءَ إِلَى الْأَصْلِ فَتَهْدِمَهُ، ثُمَّ تَقُولُ هَذَا قِيَاسٌ، فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا الْقِيَاسُ، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِيسَ إِلَّا رَجُلٌ عَالِمٌ كَبِيرٌ، يَعْرِفُ كَيْفَ يُشَبِّهُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، فَقَالَ: أَجَلٌ، لَا يَنْبَغِي).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُنْفِقِ» (ج ١ ص ٥٠٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ نَا عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ نَا أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ بِهِ.

(١) وانظر: «أُصُولُ الْفِقْهِ» لابنِ مُفْلِحٍ (ج ٣ ص ١١٩٥)، و«رُوضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لابنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٢٤٩)، و«الْمَدْخَلُ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ» لابنِ بَدْرَانَ (ص ٣٠٧)، و«الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْإِمْدِيَّيِّ (ج ٣ ص ١٩٣)، و«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ الْمُسَمَّى بِمُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» لابنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ١٠٥)، و«فَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ فِي الْأُصُولِ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ١١٢)، و«الْوَجِيزُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الْكَرِيمِ زَيْدَانَ (ص ١٩٧-٢٠٨)، و«إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ٢ ص ١٠٥)، و«مُدْكَّرَةٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشُّنَيْطِيِّ (ص ٢٧١)، و«الْأُصُولُ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِشَيْخِ شَيْخَانِ ابْنِ عُنَيْنِينَ (ص ٧٠)، و«إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لابنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ١١٥).

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٨٠):
(وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ
عَلَى الْأُصُولِ عَلَى الصَّوَابِ مِنْهَا وَذَلِكَ لَا يُعَدُّمُ). اهـ

قلتُ: بَلْ يَنْبَغِي عَزْوُ الْأَحَادِيثِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ تَسَاهَلَ الْخَوَاصُّ قَبْلَ الْعَامَّةِ فِي نَشْرِ
الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ، وَالْعَجَبُ الْعَجَابُ إِذَا سَأَلْتَ الْخَطِيبَ عَنِ الْحَدِيثِ
الَّذِي يَقُولُ بِهِ: مَنْ رَوَاهُ؟!، فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي!، وَمَا صِحَّتُهُ؟!، فَكَذَلِكَ لَا يَدْرِي!، إِنَّمَا
يُجِيبُكَ أَنَّهُ قَرَأَهُ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ.

سُبْحَانَ اللَّهِ! أَهَذَا يُبْرِئُ الذِّمَّةَ، وَيُخْرِجُ مِنَ الْعَهْدَةِ؟!.

وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ خَطِيبٍ، وَوَاعِظٍ، وَشَيْخٍ، وَطَالِبٍ عِلْمٍ: أَنْ يَتَثَبَّتَ إِذَا أَرَادَ أَنْ
يَنْسُبَ حَدِيثًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِيَبْحَثَ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ،
وَيَسْأَلَهُمْ عَنِ الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ لَهُمْ وُجُودَ فِي كُلِّ زَمَانٍ؛ فَإِنَّهُمْ خَلَفُوا لَنَا عِلْمًا كَثِيرًا،
خُصُوصًا فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَصَنَّفُوا الْمُصَنَّفَاتِ فِي الصَّحَاحِ وَالضُّعَافِ.

وَقَوْلُ الدُّكْتُورِ: (أَنَا أَذْكَرُ خَطِيبًا ذَكَرَ حَدِيثًا ثُمَّ قَالَ: وَصَحَّحَهُ فَلَانٌ، ثُمَّ قَالَ:

قلتُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ)، وَابْتَسَمَ الدُّكْتُورُ بَعْدَ هَذَا مُنْكَرًا!!!.

قلتُ: بَلْ مَا فَعَلَهُ هَذَا الْخَطِيبُ هُوَ الصَّوَابُ حَيْثُ بَيَّنَّ لِلنَّاسِ ضَعْفَ الْحَدِيثِ
وَمَيَّزَ الضَّعِيفَ مِنَ الصَّحِيحِ، وَذَلِكَ لَمَّا صَارَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِ
الْحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ.



فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٥ | امتحان شديد..... | (١) |
| ٦ | درة نادرة فيمن عرف الحق في خلاف قوله أن يرجع عن قوله؛ لأنه مخالف للحق..... | (٢) |
| ٨ | فتوى العلامة الشيخ ابن باز في أن خطبة الجمعة ليست توقيفية..... | (٣) |
| ٩ | قاعدة جليلة..... | (٤) |
| ١٠ | جوهرة نادرة: حجة صاحب الحديث أقوى من المخالف..... | (٥) |
| ١١ | ذكر الدليل على النهي المؤكد عن كتمان الحق خوفاً من الناس..... | (٦) |
| ١٣ | ذكر قول المخالف وحجته الواهية..... | (٧) |

